المجلس الأعلى للسكان
الأمانة العامة
الأردن

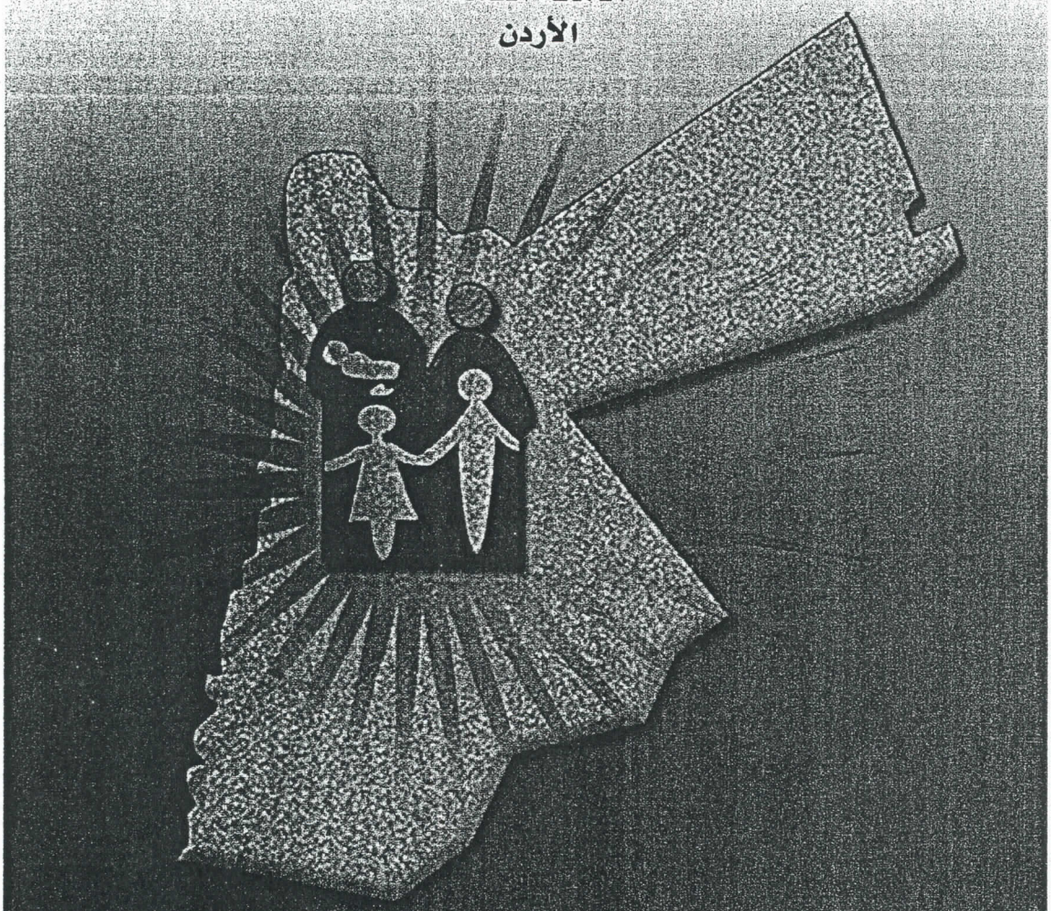

الاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن
المفاهيم .... المنطلقات .... الأهداف
2020 - 2000

سلسلة المطبوعات السكانية

المجلس الأعلى للسكان
الأمانة العامة
الأردن

الاستراتيجية الوطنية للسكان
في الأردن
للفترة 2000 - 2020

المفاهيم

المنطلقات

الأهداف

تقديم

انطلاقا من أهداف اللجنة الوطنية للسكان بوضع استراتيجية وطنية للسكان تستمد مرتكزاتها الرئيسة من أحكام الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والميثاق الوطني وتستند على مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان وتنسجم في منطلقاتها مع قيم المجتمع الأردني وتراثه الأصيل، فقد جاءت هذه الوثيقة استكمالا لما بدأته وثيقة الاستراتيجية الوطنية الأولى حيث تم تطوير معطياتها انسجاما مع المستجدات الوطنية والعالمية، لا سيما ونحن نلج أعتاب الألفية الثالثة وما تحمله من تأثيرات العولمة وتكنولوجيا المعلومات ومنظومة الثورة المعرفية.

ويأتي إصدار هذه الوثيقة تتويجا لنشاطات الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان التي لم تألُ جهدا في الإعداد الجيد لها باعتبارها وثيقة مرجعية علمية ترفد المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرارات في كافة الحقول ذات العلاقة بالقضايا السكانية مما يعزز التخطيط العلمي في مجالات السكان المختلفة.

وبمناسبة صدور هذه الوثيقة نتوجه بكل الشكر والتقدير والامتنان لصاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة لرعايتها ودعمها المتواصل لنشاطات اللجنة الوطنية للسكان وأمانتها العامة. وجزيل الشكر والتقدير للفريق الوطني الذي ساهم في إعداد هذه الوثيقة، وكذلك بالغ الشكر والتقدير لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفريق المساندة الفنية

بعمان وذلك للدعم المالي والفني والاستشاري الذي تم تقديمه لإخراج هذه الوثيقة. كذلك الشكر للأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان لعطائها الدؤوب في هذا المضمار.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

المهندس مزاحم المحيسن
وزير العمل
رئيس اللجنة الوطنية للسكان

مقدمـــة

أظهر العقـد الأخير من التجربـــة الإنمائية في الأردن مجموعة من الصعوبات والتحديات ذات العلاقة بالمسائل السكانية، والتي كان لها انعكاساتها السلبـية على مسـيرة التنمية بأبـعادها الاقـتصادية والاجتماعية والبـيئية والإنسانية، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات النمو السكاني والخصوبة وارتفاع نسـب الإعالة والبـطالة وتنامي جيوب الفقـر وتزايد الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسـية . ومن هذا المنطلق كان في مقـــدمة اهتمامات اللجنة الوطنية للسكان إعداد استراتيجية وطنية للسكان في الأردن تكون منسجمة في أهدافها ومضمونها مع غايات التنمية المستدامة التي تأخذ في اعتبارها تأثيرات العوامل الديموغرافية على عملية المواءمة بـين السـكان ومتطلبـات النمو الاقتصادي والبيئة وذلك في حدود ما تجيزه شريعتنا الإسلامية السمحة وينسجم ومنظومة القيم والعادات والتقاليد التي ساهمت في تشكيل سلوكنا الاجتماعي.

وقد توجت جهود الأمانة العامة بإنجاز الاستراتيجية الوطنية للسـكان في الأردن وإقرارها من مجلس الوزراء في شهر آذار من عام 1996. وقد تم تحـديث هذه الاسـتراتيجية الوطنية في العام (2000) من قبـل فريق وطني متخصص بعد مراجعتها وإجراء التعديلات المطلوبة عليها. إن مبررات هذا التحديث قـامت على الدراسـات المتأنية لمحـددات الاشـكاليات السـكانية والتحديات التنموية المشاهدة حاليا والمنظورة خلال العقـدين المقبـلين على ضوء ما أسفرت عنه نتائج المسوحات الاجتماعية والصحـية والديموغرافية المتخصصة كمسحي الخصوبـة 1998 و1999 والبـيانات الصادرة من الجهات الرسمية ذات العلاقة، وبعد التمعن والتمحص بالقرارات والتوصيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد جاءت هذه الوثيقة متضمنة مفاهيم ومنطلقات الاستراتيجية الوطنية

للسكان والتي تعكس المواقف الرسمية للقيادة السياسية في الأردن وتوجهاتها، كذلك تضمنت المرتكزات الرئيسة ومبادئ الاستراتيجية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والميثاق الوطني وموروث قيم المجتمع الأردني وتراثه الأصيل. واشتملت الوثيقة على الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية والتي جاءت ضمن محاور : الصحة الإنجابية، العدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، السكان والتنمية المستدامة، ومحور دعم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان.

وقد تكللت جهود الأمانة العامة للجنة بموافقة مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (195) تاريخ 2002/1/29 على وثيقة الاستراتيجية الوطنية للسكان والخطة التنفيذية لها للأعوام 2001 – 2003.

ويسر الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان أن تقدم هذا العمل الوطني للمهتمين ليكون بمثابة وثيقة مرجعية أساسية للبرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للسكان الذي سيتم إعداده وتحديثه بالتعاون مع الجهات التنفيذية الرسمية وغير الرسمية على كافة المستويات، كما تعد هذه الوثيقة دليلا يستعان به عند إعداد وتنفيذ خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية الأخرى.

مبررات إعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان :

إن دواعي الإستراتيجية الوطنية للسكان 2000 – 2020 ومضامينها وأهدافها تقوم على الاستطلاع المدروس لمحددات وتأثيرات التحديات السكانية والتنموية على حاضر المملكة الأردنية الهاشمية ومستقبلها. وتتلخص نتائج هذا الاستطلاع الذي قامت به الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية وخبرائها في ثلاثة أبعاد يمكن توثيقها فيما يلي:

أولا - البعد الكمي: حيث أن عناصر النمو والتركيب والتوزيع السكاني تضع ضغوطا على الموارد الطبيعية والبيئية، وتفرض تعقيدات أمام تلبية الاحتياجات السكانية المتنوعة والمتنامية، وتسهم في تدني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان، وفي الاختلالات بين الخارطة السكانية ومتطلبات التنمية العادلة والمستدامة.

ثانيا - البعد النوعي: حيث أن الفجوات في نوعية الحياة السكانية مازالت بحاجة ماسة لمخطط استراتيجي شامل ومؤثر، ذلك أن تقليص الفجوات بين الذكور والإناث وبين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الجغرافية والإدارية في الحقوق الأساسية والتطلعات الحضارية للسكان يستدعي العمل الجاد لإحداث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للسكان وآليات تنفيذها.

ثالثا - البعد الأمني للسكان: حيث أن المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية الأخرى يواجه تحديات البيئة وتلوثها ومخاطرها، ويشاطر غيره في نضوب مصادر المياه والغذاء والطاقة، ومن الانتقال المفاجئ والكاسح لتأثيرات العولمة والنقلة التكنولوجية واشكالات التسارعات الدولية والإقليمية، وترديات الأمراض المعدية والمنقولة جنسيا بما فيها الإيدز.

تلك هي الأبعاد التي تستدعي بلورة الاستراتيجية الوطنية للسكان وتحديثها والعمل على تصميم ومتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لها في انسجام كامل مع متطلبات التنمية المستدامة، ومع الرؤيا المستقبلية المعدة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

مفاهيم ومنطلقات الاستراتيجية الوطنية للسكان

الاستراتيجية السكانية هي مجموعة من المواقف والأهداف والتدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والتدخلات البرامجية التي ترمي إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في المتغيرات الديموغرافية، حجماً وتركيباً وتوزيعاً، وفي الخصائص السكانية، تقوم بها الحكومة والهيئات التطوعية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. وتشكل الاستراتيجية السكانية مظلة واسعة تندرج تحتها جميع البرامج والنشاطات والفعاليات التي تؤثر مباشرة أو بصورة غير مباشرة في المتغيرات السكانية في الاتجاه المستهدف. وترتكز الاستراتيجية على ثوابت ومنطلقات تنبثق عن ثقافة المجتمع وقيمه وإرادته في معالجة ما يواجهه من إشكالات وتحديات.

وتتضمن الإستراتيجية السكانية الاهتمام بسلوكيات الأفراد ونطاق خياراتهم المؤثرة والمتأثرة بمسألة التوازن المفترض بين حقوقهم الأساسية ومتطلباتهم الآنية والمستقبلية، كما تشتمل على عقلنة وترشيد أنماط استخدام الموارد الطبيعية والبيئية المتجددة وغير المتجددة وتصويب فلسفة واتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يكفل لها الشمول والاستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد. وتحظى القضايا السكانية والتنموية في الأردن باهتمام بالغ ومتميز على الصعد السياسية والمؤسسية والشعبية كافة، فقد أولت القيادة السياسية النشاطات والفعاليات السكانية على المستويات المحلية

والعربية والدولية الكثير من الاهتمام والرعاية منذ عقـود خلت، حـيث كان الأردن واحداً من بين ست من الدول الإسلامية التي وقعت على بيان السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن السكان بـتاريخ 10 كانون أول 1966، وإيمانا بـأن الإنسان هو أغلى ثروة تمتلكها الأمم سـاهم الأردن في المؤتمرات السـكانية الدولية في بخارسـت عام 1974 والمكسـيك عام 1984 معبـرا عن قلقـه وتصميمه على مواجهة تحدي المواءمة بين النمو السكاني المفرط ومتطلبـات التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ويواصل الأردن هذا النهج ممثلاً بما يوليه صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، من متابعات دقيقة ومباشرة للأوضاع والمشـكلات السكانية الوطنية في الأردن وفي مقدمتها الأمية والبطالة والفقر .وحـرصاً من الأردن على التنسيق في مجال بلورة المواقف الدولية في الإطار العربي، فقـد استضاف المؤتمر العربي للسـكان خلال الفترة من (4-8) نيسـان 1993، وانبثقت عنه "وثيقة إعلان عمان حول السـكان والتنمية المسـتدامة في العالم العربي" لتمثل موقفاً عربياً موحداً تجاه القضايا التي ستطرح في مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية 1994.

واهتماما من الحكومة الأردنية في مواجهة القضايا السكانية والعمل على وضع الحلول اللازمة لها، فقد تم في عام 1973 تشكيل اللجنة الوطنية للسكان وأعيد تشـكيلها أكثر من مرة في الأعوام1976، 1984، 1988 لتكون أكثر تمثيلاً للقطاعات الرسمية وغير الرسمية (التطوعية والأهلية) المعنية بالقضايا السكانية.

وبمبادرة من صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة فقـد قررت الحكومة عام 1988 إنشـاء أمانة عامة للجنة تعمل كجهاز تنفيذي لها واتخذت من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية مقراً دائماً لها.

وفي مطلع عام 1995 وافقت الحكومة على توسـيع إطار اللجنة الوطنية

للسكان لتضم (21) ممثلا عن الجهات الرسمية والقطاعات الأهلية والتطوعية المعنية بالقضايا السكانية، كما تم اعتماد الأمانة العامة باعتبارها الجهة المرجعية الوطنية في مجالات الأنشطة والبرامج والمعلومات السكانية. وتحرص الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان دائما على ربط جسور التعاون والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بالقضايا السكانية بهدف مشاركة كافة فئات المجتمع في مجال التوعية بهذه القضايا، والتخطيط وكسب التأييد لها.

وتحقيقا لواجبات اللجنة الوطنية للسكان في معالجة القضايا والاحتياجات الأساسية للسكان فقد عقدت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر "السكان والاحتياجات الأساسية في الأردن : نظرة مستقبلية" خلال الفترة من 24-26 أيلول 1991 لتكون أوراق هذا المؤتمر بمثابة اللبنة الأساسية لبناء سياسة واستراتيجية وطنية للسكان وكقاعدة انطلاق لكافة البرامج الوطنية للسكان في الأردن في الحقول الاجتماعية والبيئية والموارد الأخرى.

وقد أقرّ مجلس الوزراء برنامجا وطنيا صحيا للمباعدة بين المواليد عام 1993 يمثل استراتيجية وطنية لصحة الأم والطفل، وذلك حفاظاً على توازن المجتمع والأسرة معاً. وقامت الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للبرنامج الوطني الصحي للمباعدة بين المواليد بوضع خطة عمل البرنامج الوطني الصحي للمباعدة بين المواليد والتي ناقشتها اللجنة التنفيذية وأقرتها بصورتها النهائية في اجتماع اللجنة الذي عقد بتاريخ 1995/1/3.

لقد كان من أولى اهتمامات اللجنة الوطنية للسكان إعداد استراتيجية وطنية للسكان في الأردن تكون منسجمة في أهدافها ومضمونها مع غايات التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وبحيث تأخذ في اعتبارها العوامل الديموغرافية ذات الأثر في تحقيق أهداف التنمية وديناميكية

التطور الاقتصادي المصاحب لها، مع ضرورة ترشيد السلوك الإنساني المتعلق بالإنجاب لتحقيق عملية المواءمة بين السكان والموارد ومتطلبات التنمية المستدامة، وفي حدود ما تجيزه شريعتنا الإسلامية السمحة وينسجم ومنظومة القيم والعادات والتقاليد التي ساهمت في تشكيل سلوكنا الاجتماعي، وقد توجت جهود الأمانة العامة بإنجاز الاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن وإقرارها من قبل مجلس الوزراء في 9 آذار 1996.

وصدر بلاغ رسمي من رئاسة الوزراء يحمل رقم (13) لسنة 1996 تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنسيق مع الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، عند وضع الخطط والمشاريع ذات العلاقة بمحاور الاستراتيجية وأية نشاطات أخرى تتعلق بالسكان وتسمية ضباط ارتباط من ذوي الخبرة والكفاءة لمتابعة التنسيق مع الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان باعتبارها الجهة المرجعية للبرامج والأنشطة السكانية في الأردن وذلك بما يحقق أهداف الاستراتيجية، ولهذا الغرض تم تسمية 33 ضابط ارتباط من كافة أجهزة الدولة .

وقد تم تحديث ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للسكان بعد إجراء التعديلات المطلوبة وإدخال بعض التوصيات الواردة في برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، وتم تحديث المؤشرات والمعطيات السكانية بالاعتماد على المسوحات الاجتماعية والديموغرافية المتخصصة كمسح السكان والصحة الأسرية 1997 ومسحي الخصوبة 1998 و 1999 ومسح العمالة والبطالة 1999، وكذلك تم الاستفادة من نتائج وتوصيات المؤتمرات العالمية الأخرى. وتم التركيز على محور الصحة الإنجابية المتضمن خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والمباعدة بين المواليد والإعاقات وكذلك التركيز على محاور ذات أهمية خاصة مثل محور العدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين

المرأة وإعطائها دور فاعل في المجتمع؛ ومحور السكان والتنمية المستدامة المتضمن التعليم ومكافحة الأمية وتحسين فرص العمالة والاستخدام وتلبية الاحتياجات السكانية وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية؛ والمحور الرابع الخاص بدعم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان من خلال تدعيم وتوسيع أدوار ومسؤوليات اللجنة الوطنية للسكان وأمانتها العامة وتعزيز القدرات الوطنية في مجالي المعلومات وتواصل الشراكة الفاعلة بين المؤسسات الرسمية وعناصر المجتمع المدني وتكثيف الاتصال السكاني لغايات كسب التأييد للسياسة السكانية. وقد تم أيضا وضع الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتعليم والاتصال في مجال تنظيم الأسرة للأعوام 1997-2002.

مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للسكان

- تستمد الاستراتيجية الوطنية للسكان مرتكزاتها الرئيسة من أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور والميثاق الوطني.
- ترتكز الاستراتيجية الوطنية للسكان على مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان وتنسجم في منطلقاتها مع قيم المجتمع الأردني التي تحكم مسيرته السياسية والتنموية بما يحقق طموحاته وتطلعاته نحو حياة أفضل.
- التغيير الإيجابي في الاتجاهات المتعلقة بالخصائص السكانية هو من طموحات الاستراتيجية باعتبار السكان محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغايتها.
- حق الأسرة في إنجاب العدد الذي تراه مناسباً من الأطفال والحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من اتخاذ قرارها بكامل حريتها بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وحضارة المجتمع وقيمه.

- مشاركة المجتمع في مواجهة المشـــكلة الســـكانية مع التأكيد على دور الجهود التطوعية والأهلية في دعم الأنشطة والبرامج السكانية.
- النهوض بصحة الأم والطفل هو من المرتكزات الرئيسة للإســـتراتيجية لبناء مجتمع قوي سليم متماسك يوفر للأسرة والمجتمع الرفاه والتقدم.
- تتوافق الاستراتيجية الوطنية للســـكان بأبـــعادها المختلفة مع التخطيط التنموي وتتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى ذات العلاقة.

مبادئ الاستراتيجية الوطنية للسكان

تستمد الاستراتيجية الوطنية للسكان مبادئها الرئيسة من أحـــكام الشـــريعة الإسلامية والدستور الأردني والميثاق الوطني وموروث قـــيم مجتمعنا الأردني وتراثه الأصيل والاستشهاد بأقوال جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحســـين وما ورد في البيان الوزاري للحكومة الحالية ويمكن توثيق هذه المبادئ فيما يلي:

الأسـرة هي النواة الأساسـية للمجتمع ولابـد أن تحظى بـــكل أسباب الحماية والرعاية والدعم الشاملين لها.

وهذا ما أكدته الآية الكريمة في قـــوله تعالى : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)

سورة الروم 21

وجاء في الميثاق الوطني : (الأسرة هي اللبنة الأساسية في بـنية المجتمع الأردني، وهي البيئة الطبيعية لتنشئة الفرد وتربيته وتثقيفه وبـناء شخصيته، وعلى الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية أن توفر للأسـرة أسبـاب تكوينها وتماسـكها وعيشـها الكريم، وان تسـاعدها على القـيام بمسؤولياتها في تربية الأجيال وتنشئتهم تنشئة صالحة).

الميثاق الوطني ـ البند 3 ـ الفصل 5/ المجال الاجتماعي

كما أكد البيان الوزاري للحكومة الحالية على حماية الأسرة من مختلف أشكال العنف وتنفيذ مشاريع الأسر المنتجة.

وجاء في البيان الوزاري للحكومة الحالية : (فإن الحكومة تؤكد على ما ورد في كتاب التكليف السامي من ضرورة ايلاء الأمومة والطفولة الرعاية التي تستحق وحماية الأسرة من مختلف أشكال العنف).

حق المواطن في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة من خلال الرعاية الصحية والإنجابية وتنظيم الأسرة والدرء من الأمراض المنقولة جنسيا وذلك حق من حقوق الإنسان الأساسية ويدخل ضمن مضامين الاستراتيجية الوطنية للسكان.

قال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير) سورة لقمان – 14

وقال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) سورة الأحقاف- 15

وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: (كنا نعزل على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام والقرآن ينزل).

يتمتع الإنسان الأردني بجميع الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي.

الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق واللغة أو الدين

الدستور الأردني - المادة السادسة، الفقرة الأولى

الحرية الشخصية مصونة

الدستور الأردني - المادة السابعة

يتمتع كل من الرجل والمرأة بحقوق متساوية وبالمشاركة التامة في وضع السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات بما يعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الأردنيون رجالا ونساء أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وهم يمارسون حقوقهم الدستورية، ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني، وإطلاق قدراته المادية والروحية، لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل
الميثاق الوطني- الفصل الأول- الفقرة الثامنة- الأسس والحقائق والثوابت

وجاء في البيان الوزاري للحكومة الحالية: (وحق المرأة في التعليم والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها في المجتمع باعتبارها شريكة الرجل في تنمية المجتمع وتطويره)

يتمتع المواطن بحق التعليم والعمل والمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية باعتباره حق أساسي وعادل تكفله الدولة ويحميه القانون:

تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين
الدستور الأردني - المادة السادسة - الفقرة الثانية

العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به
الدستور الأردني - المادة الثالثة والعشرون - الفقرة الأولى

المواطن أهم وأثمن الموارد التي تمتلكها الأمة وهو الموضوع الرئيسي للتنمية مما يتطلب ضرورة العمل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتأكيدا لهذا المبدأ فقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اليومية في الثاني من أيلول عام 2000 على ما يلي:

إنساننا الأردني هو محور اهتمامنا ومحور المسيرة التنموية، وإيماننا بقدرته وعطائه وطموحه غير محدود، فالحسين رحمه الله زرع فينا الإيمان بأن (الإنسان أغلى ما نملك)، ونحن نؤمن بعزيمة إنساننا الأردني. . ومن هنا كانت (على قدر أهل العزم) تجسيدا لثقتنا بقدرة الإنسان الأردني الذي هو مصدر فخري واعتزازي وأملي.

كذلك أكد جلالته: (ما نريده هو تحسين مستوى معيشة مواطننا العزيز وتوفير الحياة الكريمة والراحة والطمأنينة له).

وجاء في البيان الوزاري للحكومة الحالية: (إن الإنسان في أردن الخير والعطاء هو أغلى ما نملك وأن العناية به واجب على الدولة).

أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان

من أجل الوصول إلى أعلى درجات التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير مستوى الأسرة وتماسكها وتحسين الظروف المؤدية إلى تمكين المرأة وترسيخ قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين وتعزيز وتطوير الصحة الإنجابية بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإنجاب وفي إطار الوالدية المسؤولة وحق الأسرة في تحديد عدد أطفالها والمباعدة بين الاحمال، والتأكيد على ضرورة التواصل نحو غايات برامج الأمومة الآمنة، والطفولة السليمة، وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة وغير العادلة. تهدف الاستراتيجية الوطنية للسكان إلى تحقيق أهداف استراتيجية ومركزية خلال العقدين القادمين 2000 – 2020. ويمكن إدراج تلك الأهداف ضمن أربعة محاور: محور الصحة الإنجابية، ومحور العدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، ومحور السكان والتنمية المستدامة، ومحور دعم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان.

أ) محور الصحة الإنجابية:

وفق ما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994 فان الصحة الإنجابية هي عبارة عن "حالة رفاه كاملة – بدنياً وعقلياً واجتماعياً – في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة. وهي تعني أن الإنسان لديه القدرة على التمتع بحياة زواجية مُرضية ومأمونة، ولدى الزوجين القدرة والحرية في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره. ويشتمل هذا الشرط الأخير،

ضمناً، على حق الزوجين في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما، وأساليب تنظيم الخصوبة التي يختارانها والتي لا تتعارض مع القانون، وعلى الحق في الحصول على الخدمات الصحية المناسبة التي تمكّن المرأة من أن تختار بأمان فترة الحمل والولادة، وتهيئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة".

واستنادا على هذا التعريف الذي تبنته حوالي 180 دولة و 1300 منظمة غير حكومية في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994 فان أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان الواردة في إطار هذا المحور تندرج فيما يلي:

أولا: العمل على خفض معدل وفيات الأمهات إلى حوالي 30 لكل 100 ألف مولود حي بحلول عام 2015 وأقل من 27 بعام 2020 وذلك من خلال:

- تخفيض مستويات التعرض إلى مخاطر الإنجاب المتقارب والمبكر والمتأخر.
- تحسين فرص استخدام خدمات الأمومة الآمنة.
- توسيع وتركيز شبكة خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها خدمات فترة النفاس.

ثانيا: خفض معدل وفيات الرضع ليصل إلى حوالي 20 في الألف لعام 2015 وإلى أقل من ذلك بحلول عام 2020 ، وذلك من خلال:

- الوقاية من مخاطر الأحمال عالية الخطورة.
- تشجيع وتفعيل الخطوات المنصوص عليها في السياسة الوطنية للرضاعة الطبيعية.
- التثقيف الصحي والاستفادة من الخدمات المتوفرة لإيصال المعلومات بشكل أفضل.

- المحافظة على منجزات البـــرنامج الوطني لتحـــصين الأطفال ضد أمراض الطفولة المعروفة وسوء التغذية.

ثالثا: خفض معدل الخصوبة الكلية إلى حوالي 2.9 مولود بحلول عام 2010 والى 2.5 مولود عام 2015 وأقل من ذلك مع حلول عام 2020، وذلك من خلال:

- رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- رفع كفاءة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتحسين نوعية خدماتها

رابعا: العمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وبالذات الوســـائل الحديثة والمأمونة والميسرة وذلك من خلال:

- تدعيم مبـــــدأ الاختيار الحـــــر للأزواج في اختيار عدد الأطفال والمباعدة بينهم.
- توفير خدمات تنظيم الأسرة على كل المستويات وبنوعية جيدة.
- إزالة العوائق والإشكالات التي تحد من استخدام الوسائل.
- تحســـين نوعية إســـداء المشـــورة والإعلام والتثقـــيف والاتصال والإرشاد والخدمات.
- زيادة مشاركة الرجال ومشاطرتهم في المسؤولية عند التنفيذ العملي لتنظيم الأسرة.
- تشجيع الرضاعة الطبـــيعية الصرفة لزيادة الفواصل الزمنية بـــين الولادات.

ب) محور العدالة و الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة

إن تطبيق مبدأ العدالة والإنصاف بين الجنسين في مختلف مناحي الحـــياة يساهم مساهمة فعالة في الوصول إلى التنمية المستدامة والتي تسعى إليها كافة

الدول خاصة النامية منها.

ولتمكين المرأة وإعطائها دورها الفاعل في المجتمع لتحقيق رقيه وتقدمه، يسعى الأردن في جميع ما يضعه من استراتيجيات وطنية وقطاعية إلى تفعيل هذا الدور انطلاقاً من أحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تؤكد على مبادئ العدل والحق والإنصاف للجنسين معاً دونما أي تمييز بينهما. إن الدستور الأردني ينص على ركائز أساسية لتحقيق العدالة والإنصاف بين الجنسين ويمنع التمييز بين الأردنيين ذكورا أو إناثا – في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. وقد أكد الميثاق الوطني، على شراكة الرجل والمرأة في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، في إطار العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساء دون تمييز، كما أكد على جملة حقوق أساسية أهمها حق توفير فرص العمل لجميع المواطنين، وحق التنظيم النقابي في شتى القطاعات الاقتصادية، وحق الأطفال في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرعاية والحماية، وعلى شراكة المرأة للرجل في تنمية المجتمع الأردني وتطويره وعلى تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية لجميع الأردنيين.

وتأكيداً على التزام الأردن بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف فقد صادق الأردن خلال العقود الأربعة الأخيرة على خمس عشرة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بهذه المواضيع كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وميثاق الحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة وغيرها من النصوص التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الأردنية.

وتواصلا مع ذلك وانسجاما مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن والتي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فإن الاستراتيجية الوطنية للسكان تستهدف:

أولا: تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية وذلك عن طريق العدالة بين الجنسين وتوفير تكافؤ الفرص للنساء في كافة مجالات العمالة؛ وتوفير التعليم والتربية واللذان يمكنان المرأة من متابعة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة والتكنولوجيات الجديدة، ووضع سياسات للمواءمة بين مسؤوليات العمالة والمسؤوليات الأسرية للنساء والرجال، وتعزيز العدالة في تقاسم المسؤوليات المنزلية والمجتمعية؛ وسن تشريعات وإجراء إصلاحات لإعطاء النساء فرص الوصول على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك ملكية الأرض والقروض، والسيطرة بما في ذلك ملكية الأرض والقروض، والسيطرة على الموارد الاقتصادية وبما لا يتعارض مع التشريعات الإسلامية.

ثانيا: تمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها وكفالة تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة وفي عمليات تقرير السياسات في جميع المراحل والاشتراك في كافة جوانب الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة المتصلة بالسكان وتشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية في سلوكه الإنجابي ودوره الأسري والتربوي، وغرس قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق وقيم المجتمع.

ج) محور السكان والتنمية المستدامة

انطلاقا من الإدراك الواعي لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ومن الفهم العميق لضرورات إدماج المسائل السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية وفي جميع نواحي التخطيط والتنفيذ

والمتابعة والتقويم لمشاريع السكان والتنمية وعلى المستويات المتوالية لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب والإنتاج وتحسين نوعية الحياة للإنسان، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للسكان تحقيق ما يلي:

أولا: ترشيد النمو السكاني ليتناسب معدله السنوي مع مقتضيات التنمية المستدامة وبما يحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان.

ثانيا: لابد من زيادة التدابير الفعالة لتأهيل المعوقين عن طريق وضع الخطط والبرامج الكفيلة للوقاية منها والحد من تفاقمها وتلبية احتياجاتهم من التعليم والرعاية والتدريب والتوظيف وحمايتهم من الأمراض المنقولة جنسيا والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم.

ثالثا: العمل الجاد لتعزيز صحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والمراهقين والشباب وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم مع الاعتبار الكافي لقدراتهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيدي الأسرة والمجتمع وتوعيتهم بقضايا الصحة الإنجابية حسب خصائص كل فئة من هذه الفئات.

رابعا: وينبغي العمل على تطوير الدعم لكبار السن وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل والعيش بصورة لائقة وعادلة وأن تكون لهم رعاية صحية ودور منتج، وأن تزول جميع أشكال العنف والتمييز ضدهم.

خامسا: الوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة بيئيا وتحقيق اللامركزية بالنظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي وتوطين البدو الرحل.

سادسا: تكثيف الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية بين الإناث وذلك من خلال:

- زيادة عدد مراكز محو الأمية التابعة لوزارة التربية والتعليم في مختلف المناطق التي تكثر فيها أعداد الأميين وتفعيل القائم منها بالوسائل التعليمية اللازمة والكوادر التعليمية المؤهلة.
- تكثيف جهود المنظمات والجمعيات الأهلية والخيرية والتطوعية، في مجال عقد البرامج التي تستهدف محو الأمية بين الإناث في مختلف مواقع عمل تلك المؤسسات.
- تفعيل دور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في إبراز حجم مشكلة الأمية وأبعادها وآثارها السلبية على الأسرة والمجتمع، والمساعدة على خلق حوافز ودوافع لدى الأميات للالتحاق ببرامج محو الأمية.
- تفعيل تطبيق إلزامية التعليم بالمفهوم الشامل وفرض عقوبات على أرباب الأسر الذين يحولون دون تعليم أبنائهم وبناتهم.
- التوعية على مستوى المجتمعات المحلية.
- إدخال برامج محو الأمية ضمن المشاريع التنموية.

سابعا : تحسين المؤشرات النوعية والكمية للتعليم الأساسي وذلك عن طريق:

- حوسبة التعليم في المملكة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير أساليب التدريس.
- الإبقاء على التوازن الموجود بين أعداد الطلبة والمعلمين.
- تقليص مستويات التسرب التعليمي وبالذات بين الإناث إلى أدنى حد ممكن.
- تخفيض الاكتظاظ الطلابي داخل الفصول المدرسية.
- زيادة وتفعيل مساهمة القطاع الخاص بالتعليم الأساسي.

ثامنا : تحسين فرص العمالة والاستخدام وسد منافذ البطالة وتقليص مستوى الفقر وخاصة بين الإناث وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة.
- زيادة معدلات التشغيل للقوى العاملة الأردنية وتقليص نسبة العمالة الوافدة تدريجيا.
- الحفاظ على مستوى متوازن للعمالة لاسيما في إقليم الجنوب.
- تحسين شروط العمل للمرأة وعدم تمييزها عن الرجل في نوع العمل ومقدار الراتب ومنحها فرصا متساوية في التدريب والتأهيل.
- وضع نظام لضبط جودة التدريب المهني والتقني على كافة المستويات.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع فئات العاملين.
- رفع المتوسط العام للأجور لمختلف المهن لتتناسب مع نسبة غلاء المعيشة.
- إيجاد مصدر دخل للمواطن المتعطل عن العمل
- تحسين التشريعات ذات العلاقة بسوق العمل والاستثمار والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب المهني.

تاسعا: الاهتمام بتلبية الاحتياجات السكنية للسكان وتحسين ظروفها وذلك عن طريق:

- تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية وبالذات للمناطق الفقيرة بحيث تتوفر السلامة العامة والحد الأدنى من الخدمات.
- التخلص من المساكن الهامشية.
- توفير قسائم أراضي صغيرة تكفي لفئات الدخل المتدني والمنخفض.

تحفيز القطاع الخاص المنظم على زيادة الإنتاج الإسكاني ولاسيما لفئات الدخل المتدني والمنخفض.

- تخفيض الاكتظاظ الإســكاني بحــيث لا يتجاور 2.5 فرد/غرفة في جميع المساكن المكتظة خلال العقدين القادمين.
- تشجيع الاستثمار لأغراض التأجير وتحسين تداول العقار.
- زيادة القسائم الصغيرة من فئة (د) و(هـ) لغايات السكن الشعبي.
- توفير تمويل إسكاني طويل الأجل لمختلف شرائح المجتمع.
- تسهيل شروط الاقتراض للأسر ذات الدخل المتدني.

عاشرا: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية وذلك من خلال:

- وضع وتنفيذ التدابير الاقتصادية والتشــريعية والإدارية والإعلامية بغرض تشجيع الاستخدام الأمثل والمســتدام للموارد ومنع التدهور البيئي.
- اعتماد الإدارة المتكاملة والكفاءة الاقتصادية في إدارة مصادر المياه والطاقة وعناصر الإنتاج الغذائي.
- المحافظة على نوعية المياه من التردي وتخفيض الفاقد من الشبكات.
- التأكد من جودة الغذاء وترشيد الاستهلاك المائي والغذائي وتحسين نوعية استخدام الطاقة.
- حــماية الهواء والمياه من التلوث والتخلص من النفايات بـــطرق سليمة.
- حماية الأراضي والمحافظة على التنوع الحيوي.
- استخدام البيانات الديموغرافية في الإدارة البيئية وفي تقويم آثارها.

د) محور آليات دعم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان

إن تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان يرتبــط ارتبــاطا عضويا بمدى تكوين وتطوير الأطر المؤسسية وبالعديد من الترتيبات القــانونية والفنية

والإعلامية والتثقيفية وبمستويات الارتباطات بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية والمنهجيات المتبعة في التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقويم لأوجه العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة. وبناء على ما تقدم تسعى الاستراتيجية الوطنية للسكان لتحقيق ما يلي:

أولا: تدعيم وتوسيع أدوار ومسؤوليات اللجنة الوطنية للسكان وأمانتها العامة وتعزيز ارتباطاتها الوظيفية والفنية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على المستويات المركزية والقطاعية والمحلية.

ثانيا: تعزيز القدرات الوطنية على الاضطلاع ببرامج متواصلة وشاملة لجمع وتحليل ونشر واستخدام بيانات السكان والتنمية واستنباط مؤشرات كمية ونوعية لرصد الاتجاهات السكانية ودراسة أوجه العلاقة الديموغرافية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية ولمتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية للسكان.

ثالثا: العمل على إقامة وتواصل الشراكة الفاعلة بين المؤسسات الرسمية وعناصر المجتمع المدني في جميع مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقويم الاستراتيجية الوطنية للسكان وفي تعبئة الموارد وتخصيصها على الأوجه المختلفة لبرامج وتدخلات تلك الاستراتيجية.

رابعا : تشجيع وتكثيف الاتصال السكاني على أسس علمية مدروسة بغية كسب التأييد للسياسة السكانية ورفع مستويات الوعي والمعرفة والالتزام على جميع المستويات بهدف دفع المخططين وراسمي السياسات والمؤثرين على القرارات الأسرية والتنموية والبيئية لاتخاذ

الإجراءات اللازمة والسليمة لخدمة أغراض التنمية المستدامة وإدماج الاهتمامات السكانية في الخطط التنموية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية للوصول إلى موقف جماعي مؤيد للسلوك المسؤول في مجال السكان والتنمية وزيادة مقدرة الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بحرية وبمسؤولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٢٥ / ٤/١١/ ١٣٥٨
التاريخ ٢٢١ ذو القعدة ١٤٢٢
الموافق ٢٠٠٢-٠٢-٠٤

٥٠/٢
٥٠/٢

معالي وزير العمل/ رئيس اللجنة الوطنية للسكان

١١

استعرض مجلس الوزراء وثيقة مشروع الاستراتيجية الوطنية للسكان (الخطة التنفيذية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣) والملاحظات الواردة على المشروع والخطة التنفيذية من قبل الوزارات المعنية وتوفير المخصصات اللازمة في موازنات هذه الوزارات وبرنامج التحول الاقتصادي للتنفيذ .

وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ بناء على توصية لجنة التنمية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ الموافقة على وثيقة مشروع الاستراتيجية الوطنية للسكان والخطة التنفيذية لها للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٣) بشكلها المرفق.

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة / إلى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان/ رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
نسخة / إلى معالي وزير التنمية الاجتماعية
نسخة / إلى معالي وزير المياه والري
نسخة / إلى معالي وزير الصحة
نسخة / إلى معالي وزير النقل
نسخة / إلى معالي وزير الزراعة
نسخة / إلى معالي رئيس المجلس الاعلى للشباب
نسخة / إلى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
نسخة / إلى عطوفة أمين سر مجلس الوزراء قرار رقم (١٩٥)
نسخة /إلى مديرية الشؤون الاقتصادية
م ١/٣٠